

إشكاليات الانتقال السياسي في العالم العربي: تونس ومصر بين البحث عن الشرعية والإصلاح

The Challenges of Political Transition in the Arab World: Tunisia and Egypt Between the Search for Legitimacy and Reform

سميلي شريف¹¹ جامعة الجزائر 3، cherifchf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/21

تاريخ القبول: 2026/03/27

تاريخ النشر: 2026/04/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكاليات الانتقال السياسي في الوطن العربي من خلال دراسة حالي تونس ومصر، باعتبارهما من أبرز النماذج التي شهدت تحولات سياسية عميقة عقب أحداث 2011. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن مسارات الانتقال السياسي في البلدين ارتبطت بشكل وثيق بإشكالية الشرعية السياسية، سواء من حيث مصادرها أو آليات إعادة إنتاجها، وكذلك بمدى جدية وعمق الإصلاحات السياسية والمؤسسية المعتمدة. وتعتمد الدراسة مقارنة تحليلية مقارنة تسعى إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين، مع التركيز على علاقة السلطة بالمجتمع، ودور المؤسسات، والسياقات الداخلية والخارجية المؤثرة. تخلص الدراسة إلى أن تعثر مسارات الانتقال في كل من تونس ومصر يعود إلى اختلال التوازن بين متطلبات الشرعية السياسية والإصلاح الحقيقي، ما انعكس على استقرار النظام السياسي ومستقبل التحول الديمقراطي في البلدين.

كلمات مفتاحية: الانتقال السياسي؛ الشرعية السياسية؛ الإصلاح السياسي؛ تونس؛ مصر.

Abstract:

This study examines the challenges of political transition in the Arab world through a comparative analysis of Tunisia and Egypt, two prominent cases that experienced profound political transformations following the 2011 uprisings. The study is based on the assumption that political transition paths in both countries have been closely linked to the issue of political legitimacy, in terms of its sources and mechanisms of reproduction, as well as the depth and seriousness of political and institutional reforms. Adopting a comparative analytical approach, the

research highlights similarities and differences between the two experiences, focusing on state–society relations, institutional roles, and internal and external influencing factors.

The study concludes that the faltering of political transition in Tunisia and Egypt is largely due to the imbalance between the pursuit of legitimacy and the implementation of genuine reforms, which has negatively affected political stability and democratic prospects in both countries.

Keywords: Political Transition; Political Legitimacy; Political Reform; Tunisia; Egypt.

المؤلف المرسل: سماعيل شريف، cherifchf@gmail.com

مقدمة:

يجب شهد الوطن العربي منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين موجة من التحولات السياسية غير المسبوقة، أفرزتها الاحتجاجات الشعبية التي طالبت بالحرية والعدالة الاجتماعية وإعادة بناء العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقد شكلت كل من تونس ومصر حالتين مركبتين في هذا السياق، حيث دخل البلدان في مسارات انتقال سياسي اتسمت بالتعقيد والتباين في النتائج والمآلات، ورغم كثرة الدراسات التي تناولت التحولات السياسية في العالم العربي، إلا أن الفجوة البحثية تكمن في محدودية التحليل المقارن الذي يربط بشكل منهجي بين إشكالية الشرعية السياسية ومسارات الإصلاح السياسي، بوصفهما عاملين حاسمين في تفسير نجاح أو تعثر الانتقال السياسي، فغالبية الأدبيات ركزت إما على البعد الدستوري والمؤسسي، أو على الحراك الاجتماعي، دون تحليل معمق للتفاعل بين البحث عن الشرعية من جهة، وقدرة الأنظمة على تنفيذ إصلاحات حقيقية من جهة أخرى.

انطلاقاً من ذلك، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أسهمت سياسات البحث عن الشرعية والإصلاح في تحديد مآلات الانتقال

السياسي في تونس ومصر؟

إنّ الهدف من الدراسة هو فهم الشرعية السياسية، وتشخيص الانتقال الديمقراطي في كلاً من تونس ومصر، وكذا البحث عن العلاقة الجدلية بين المتغيرين، فتُعدّ الشرعية السياسية من الركائز الأساسية لاستقرار النظم السياسية، وقد عرّفها ماكس فيبر بأنها الإيمان بحق السلطة في الحكم. ويميّز فيبر بين ثلاثة أنماط رئيسية للشرعية: الشرعية التقليدية، والشرعية الكاريزمية، والشرعية القانونية-العقلانية. وفي السياق العربي، غالباً ما تتداخل هذه الأنماط مع شرعيات أخرى، مثل شرعية الإنجاز، وشرعية الأمن والاستقرار.

تفترض هذه الدراسة أن أزمة الانتقال السياسي في تونس ومصر ترتبط بتحوّل مصادر الشرعية، حيث تراجعت الشرعية الثورية بمرور الوقت، دون أن تُستبدل بشرعية قانونية-مؤسسية راسخة؛ ففي تونس، أدت الأزمات السياسية المتكررة إلى إضعاف الثقة في المؤسسات المنتخبة، بينما في مصر جرى الاعتماد على شرعية الاستقرار والأمن كبديل عن الشرعية التمثيلية، هذا من جهة.

من جهة ثانية، يُعرّف الإصلاح السياسي باعتباره مجموعة من الإجراءات والتغييرات التي تهدف إلى تحسين أداء النظام السياسي، وتوسيع المشاركة، وتعزيز المساءلة، غير أن الأدبيات النقدية تشير إلى أن الإصلاح قد يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج السلطة بدلاً من تفكيكها، خاصة في السياقات السلطوية أو شبه السلطوية.

عليه، تفترض الدراسة وجود علاقة جدلية بين الشرعية والإصلاح السياسي؛ إذ يشكل الإصلاح أحد أهم مصادر الشرعية المستدامة، في حين تُعدّ الشرعية شرطاً ضرورياً لنجاح أي عملية إصلاح، ويؤدي اختلال هذا التوازن إلى أزمات متكررة في الحكم، كما هو الحال في العديد من الدول العربية.

بالنسبة للجانب النظري يستند تحليل إشكاليات الانتقال السياسي في العالم العربي إلى حقل التحول الديمقراطي، الذي برز بقوة منذ سبعينيات القرن العشرين مع ما عُرف بالموجة الثالثة للديمقراطية. ويُعرّف التحول الديمقراطي بوصفه عملية انتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي عبر سلسلة من التحولات المؤسسية والسياسية التي تشمل إعادة توزيع السلطة، وترسيخ التعددية السياسية، وتعزيز سيادة القانون. غير أن الأدبيات الحديثة تؤكد أن هذا الانتقال ليس مسارا خطيا أو حتميا، بل هو عملية معقدة تتأثر بعوامل داخلية وخارجية، وقد تنتهي إلى نتائج غير ديمقراطية، كما هو الحال في العديد من الدول العربية، وفي هذا السياق، تبرز أهمية مقاربة (Larry Diamond) حول النظم السياسية الهجينة، التي تُعد من أبرز الإسهامات النظرية لفهم التحولات السياسية المعاصرة. إذ يشير دايموند إلى أن العديد من الأنظمة التي نشأت بعد موجات التحول الديمقراطي لا يمكن تصنيفها ضمن ثنائية الديمقراطية/السلطوية، بل تمثل نماذج هجينة تجمع بين مؤسسات ديمقراطية شكلية، مثل الانتخابات، وممارسات سلطوية فعلية تحدّ من التنافس السياسي الحقيقي. ويُطلق على هذه الأنظمة توصيفات متعددة مثل "الديمقراطية الانتخابية غير الليبرالية" أو "السلطوية التنافسية"، حيث يتم الحفاظ على مظاهر الديمقراطية دون مضمونها الجوهري، وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في تحليل حالي مصر وتونس، حيث تكشف عن حدود الانتقال الديمقراطي في السياقات التي تفتقر إلى إصلاح مؤسسي عميق. ففي مصر، يمكن تفسير مآل الانتقال السياسي باعتباره تحولا نحو نموذج سلطوي مستقر، أعاد إنتاج أدوات السيطرة التقليدية داخل إطار شكلي حديث. أما في تونس، فقد مثل المسار الانتقالي نموذجا لنظام هجين في طور التشكل، حيث تتعايش مؤسسات ديمقراطية مع توجهات نحو تركيز السلطة، مما يعكس حالة "انتقال غير مكتمل". عليه، فإن اعتماد هذا الإطار النظري يسمح بتجاوز المقاربات التبسيطية التي ترى في الانتقال السياسي مجرد انتقال مرحلي نحو الديمقراطية، ويفتح المجال أمام تحليل أكثر عمقا يراعي تعقيدات السياق العربي. كما يُمكن من فهم الديناميات المتناقضة التي تحكم مسارات التحول في مصر وتونس، حيث يتداخل منطق الإصلاح مع منطق إعادة تشكيل السلطة، في إطار ما يمكن وصفه بـ"الانتقال المتعثر" أو

"التحول الهجين"، من هذا المنطلق، يتم تحليل مسارات تونس ومصر بوصفها نماذج لانتقال سياسي غير مكتمل، حيث لم ينجح أي من البلدين في بناء عقد اجتماعي جديد يقوم على شرعية ديمقراطية جامعة وإصلاح مؤسسي عميق.

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل السياقات السياسية والمؤسسية في البلدين، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي لفهم تطور الأحداث، وذلك بهدف استخلاص أنماط تفسيرية عامة حول إشكاليات الانتقال السياسي في الوطن العربي للإجابة على الإشكالية اتبعنا المحاور الرئيسية الثلاث التي ترتبط فيما بينها من خلال احترام التسلسل الزمني للأحداث، كالآتي:

المحور الأول: أسس شرعية الأنظمة السياسية لمرحلة ما بعد التسعينات

- 1- مصر ومرحلة الانتقال إلى التعددية الحزبية؛
- 2- صعود بن علي في تونس: بين تعثر مسار التحول وإستراتيجيات إعادة إنتاج الشرعية السياسية

المحور الثاني: الحراك الشعبي والتمهيد لبناء شرعية ديمقراطية من جديد

- 1- من مرحلة الشرعية إلى مرحلة الانقلاب على الشرعية في مصر؛
- 2- تونس ومحاولات المحافظة على المكتسبات الديمقراطية للثورة

المحور الثالث: دور الثورات العربية في تغيير/إصلاح الأنظمة السياسية

أولاً: أسس شرعية الأنظمة السياسية لمرحلة ما بعد التسعينات

إنّ التحول الذي عرفه النظام الدولي في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين سياقاً ضاعطاً تفاعل مع الاختلالات البنيوية الداخلية، ما جعل هذه المرحلة تُعدّ منعطفاً تاريخياً حاسماً في المسارين السياسي والاقتصادي. وقد تجسّد هذا التحول في تبني خيارات الانفتاح السياسي وإعادة هندسة

المنظومة الدستورية، ليس باعتبارها استجابة طوعية، بل كنتيجة مباشرة لأزمة داخلية متعددة الأبعاد، فرضتها ديناميات الحكم المركزي، وعلى وجه الخصوص أزمة الشرعية التي قوضت أسس الاستقرار السياسي وأعادت طرح إشكالية إعادة بناء العلاقة بين السلطة والمجتمع.

1-1 مصر ومرحلة الانتقال إلى التعددية الحزبية

تمتد مرحلة التعددية السياسية في مصر خلال الفترة الممتدة من أواخر السبعينيات إلى عام 2010، وقد تبلورت ملامحها الأولى في عهد الرئيس أنور السادات، الذي سعى إلى إضفاء مشروعية جديدة على النظام السياسي من خلال تبني خطاب مؤسسي يقوم على مبدأ سيادة القانون. وقد رافق ذلك إطلاق حزمة من التحولات السياسية والاقتصادية، كان أبرزها إعادة توجيه بنية الاقتصاد الوطني عبر سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما صاحبها من تقليص لدور الدولة لصالح القطاع الخاص، إلى جانب الانتقال من نمط الحزب الواحد إلى صيغة تعددية حزبية ذات طابع مقيد؛ وعلى الصعيد الخارجي، مثل التحول في توجهات السياسة الخارجية، من التحالف مع الاتحاد السوفياتي إلى إعادة التوضع ضمن المعسكر الغربي، نقطة مفصلية تُوّجت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد سنة 1978، وهو ما ألقى بظلاله على مكانة مصر الإقليمية ودورها في توازنات الشرق الأوسط.

دخل النظام السياسي المصري مع اغتيال السادات سنة 1981، مرحلة جديدة اتسمت بالاستمرارية أكثر من القطيعة، حيث تولى حسني مبارك السلطة عبر انتقال دستوري سلمي، لتبدأ بذلك أطول فترات الحكم الجمهوري في البلاد؛ وقد اتسمت هذه المرحلة بالحفاظ على الإطار الدستوري القائم منذ عام 1971، مع استمرار التوجهات السياسية والاقتصادية العامة، وإن رافقتها تعديلات تدريجية محدودة في المجال السياسي. وفي هذا السياق، تعزز نفوذ القطاع الخاص وبرزت نخبة اقتصادية جديدة ارتبطت عضواً بالحزب الوطني الديمقراطي، الذي احتفظ بهيمنة فعلية على مفاصل الدولة ومؤسساتها، رغم الإقرار الشكلي بالتعددية الحزبية، ما عكس فجوة واضحة بين الإطار القانوني للممارسة السياسية والواقع الفعلي لتوازنات السلطة.¹

2-1 صعود بن علي في تونس: بين تعثر مسار التحول وإستراتيجيات إعادة

إنتاج الشرعية السياسية

مثّل وصول زين العابدين بن علي إلى السلطة في تونس في السابع من نوفمبر 1987 نقطة مفصلية في مسار بناء الدولة، حيث تمّ هذا الانتقال عبر ما وُصف بـ «التحول السلس» في أعقاب تدهور الوضع الصحي للرئيس الحبيب بورقيبة؛ وقد تميّزت هذه المرحلة، التي يمكن تصنيفها كمرحلة ثانية في تطور النظام السياسي التونسي، بسعي السلطة الجديدة إلى ترسيخ أسس مشروعية بديلة قادرة على ضمان الاستقرار والاستمرارية.

في هذا الإطار، اعتمد النظام السياسي الناشئ مقاربة مزدوجة لبناء شرعيته؛ تمثلت الأولى في اتخاذ جملة من التدابير ذات الطابع الانفراجي، هدفت إلى تخفيف القيود المفروضة على الفاعلين السياسيين واحتواء مظاهر التوتر والاحتقان داخل المجال السياسي. أما المقاربة الثانية، فقد انصبت على محاولة صياغة توافق سياسي عام حول طبيعة المرحلة الانتقالية وأولوياتها، بما يسمح بتقديم النظام الجديد باعتباره استجابة ضرورية لأزمة الحكم السابقة، وليس مجرد قطيعة شكلية معها؛ ويعكس هذا التوجه إخفاق التحول الديمقراطي الفعلي، مقابل نجاح نسبي في توظيف خطاب الإصلاح والتوافق كآلية لإعادة إنتاج شرعية النظام السياسي.

شهد عام 1988 تسريعا لوتيرة المسار الإصلاحي الذي أطلقه النظام التونسي الجديد، حيث تمّ الإعلان عن فتح المجال أمام التعددية الحزبية وإدخال تعديلات دستورية جوهرية، من أبرزها إنهاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة؛ كما بادر النظام إلى فتح قنوات حوار مع مختلف الفاعلين السياسيين، وعلى وجه الخصوص حركة الاتجاه الإسلامي، في إطار سياسة احتوائية هدفت إلى ضبط الفعل السياسي المعارض وتقليص مصادر التوتر. وفي السياق ذاته، دُعيت قوى المعارضة إلى الانخراط في ميثاق وطني عُدّ بمثابة إطار مرجعي لتنظيم الحياة السياسية خلال المرحلة الجديدة، إلى جانب حزمة إصلاحات أخرى سعى النظام من خلالها إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات الاستقرار السياسي والحفاظ على السيطرة الفعلية على مفاصل

السلطة، من جهة، وتأمين حدّ أدنى من المشروعية السياسية الكفيلة بضمان استمرارية النظام دون الوقوع في أزمات بنيوية جديدة، من جهة أخرى، (التي سيتم التطرق إلى أغلبها في المحور الثاني).

غير أنّ هذه الإجراءات، على الرغم من طابعها الانفتاحي الظاهري، جاءت أيضا في سياق محاولة إضفاء مسحة ديمقراطية على نظام سياسي نشأ عن انتقال قسري للسلطة، لم يستند إلى تفويض شعبي مباشر، وهو ما جعل مسألة الشرعية إحدى الإشكاليات المركزية التي سعى النظام إلى معالجتها شكليا. وفي ظل هذا المناخ، نُظِّمَت الانتخابات الرئاسية في أبريل 1989، وأسفرت عن فوز زين العابدين بن علي، باعتباره المرشح الوحيد، بنسبة قاربت الإجماع، وهو ما أثار تساؤلات مبكرة حول جدية التعددية السياسية المعلنة. كما أُجريت في الثاني من أبريل من السنة نفسها انتخابات تشريعية مثّلت محطة مفصلية في علاقة المعارضة بالسلطة الحاكمة، إذ كشفت نتائجها عن حدود الانفتاح السياسي، خاصة وأنها شكّلت أول تجربة انتخابية تشارك فيها قوى معارضة إلى جانب الحزب الحاكم منذ أكثر من ثلاثة عقود. وقد أفضى اعتماد نظام القوائم المطلقة إلى إقصاء كامل للمعارضة من التمثيل البرلماني، مقابل هيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على جميع المقاعد، في حين حصدت القوائم المستقلة المدعومة من حركة النهضة، غير المعترف بها قانونيا، نسبة معتبرة من الأصوات، عكست الوزن الاجتماعي والسياسي الحقيقي للتيار الإسلامي خارج الأطر الرسمية للنظام.²

لم تكد تمضي سوى سنوات قليلة على إرساء النظام السياسي الجديد في تونس، حتى تلاشى مناخ التفاؤل الذي رافق بدايات حكم زين العابدين بن علي، والذي ارتبط بخطاب الاستقرار والوثام والأمن، باعتباره شرطا مسبقا للتفرغ لمسار التنمية الشاملة؛ فسرعان ما عادت مظاهر التوتر السياسي إلى الواجهة، لتدخل البلاد، في السابع من نوفمبر، في أزمة عميقة شكّلت في جوهرها نتيجة مباشرة للخيارات التي انتهجها النظام في إدارة المجال السياسي؛ فقد أفضت سياسات الإقصاء الممنهجة إلى إفراغ السياسة من بعدها المجتمعي، وتحويلها إلى مجال محتكر من قبل السلطة التنفيذية، مدعومة بانغلاق إعلامي وسياسي حدّ من إمكانات التعبير والتنافس؛ ويؤكد ذلك استمرار النموذج الاحتكاري للسلطة وهيمنة الحزب

الواحد، بوصفه امتدادا لأسلوب الحكم التسلطي السائد خلال عهد بورقيبة، حيث واصل حزب النظام، بقيادة الرئيس نفسه، السيطرة الكاملة على العملية الانتخابية، مستفيدا من اعتماد نظام القوائم المطلقة، ما مكّنه من الهيمنة المطلقة على المؤسسة البرلمانية، وأفقر التعددية الحزبية من مضمونها، لتبقى أحزاب المعارضة حاضرة شكليا دون قدرة حقيقية على التأثير.

كما أسهم هذا السياق في تصاعد التوتر بين السلطة والحركات الإسلامية، سواء في تونس أو في الجزائر، نتيجة إخفاق الدولة في بلورة صيغة واضحة لتنظيم العلاقة بين المجالين السياسي والديني؛ ففي كلتا الحالتين، جرى توظيف الإطار القانوني كأداة إقصاء سياسي، بما أفضى إلى تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وتعزيز منطق المواجهة بدل الاحتواء. وتعدّ الانتخابات الرئاسية أحد أبرز المؤشرات على هذا التهميش السياسي، إذ على الرغم من إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة بموجب تعديل دستوري سنة 1988، فإن الاستحقاقات الرئاسية التي جرت في سنتي 1989 و1994 لم تشهد سوى مرشح واحد هو الرئيس بن علي؛ وحتى في الدورات اللاحقة (1999، 2004، 2009)، حين أُتيح شكليا المجال أمام مرشحين منافسين، ظلّ ذلك خاضعا لإرادة الرئيس نفسه، في ظل شروط قانونية معقّدة حالت دون ترشح شخصيات معارضة وازنة، لاسيما شرط الحصول على تركيبة عدد محدد من النواب أو رؤساء المجالس البلدية، وهي شروط يصعب تحقيقها في ظل هيمنة الحزب الحاكم وضعف تمثيل المعارضة وتشتتها؛ ونتيجة لذلك، لم تحقق الترشيحات المعارضة سوى نسب هامشية من الأصوات، عكست محدودية التنافس الحقيقي داخل النظام الانتخابي.

في هذا الإطار، جاء تنقيح الدستور في أبريل 2008، الذي أقرّه مجلس النواب بصفة استثنائية، والمتعلق بشروط ترشح قادة الأحزاب للانتخابات الرئاسية لسنة 2009، ليؤكد الطابع الانتقائي للتعديلات الدستورية، حيث صيغت هذه الأحكام بطريقة دقيقة استهدفت إقصاء شخصيات معارضة بعينها، ومنعها من منافسة الرئيس القائم x وتندرج هذه الممارسات ضمن إستراتيجية أوسع هدفت إلى إعادة إنتاج شرعية النظام عبر أدوات قانونية وانتخابية، وخلق واجهات تعددية شكلية موجهة أساسا

للاستهلاك الخارجي، دون أن تستجيب فعليا للمطالب الشعبية الجوهرية المرتبطة بالمشاركة السياسية والتمثيل الحقيقي.³

اتجه النظام السياسي التونسي بتحول الاستبداد على مر السنوات إلى حكم "كليبتوقراطي"⁴، أي عبر مسار تراكمي ممتد، حيث لم يعد الاستبداد يقتصر على احتكار القرار السياسي وإقصاء المنافسين، بل ارتبط تدريجياً بمنظومة منظمة لتوظيف السلطة في خدمة المصالح الخاصة، ودمج شبكات النفوذ الاقتصادي داخل بنية الحكم نفسها؛ وقد أسهم هذا التحول في إعادة تشكيل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ أضحت الموارد العامة وآليات صنع القرار خاضعة لمنطق الزبائنية والريع، ما عمّق أزمة الشرعية، وقيد إمكانات الإصلاح السياسي، وحول مؤسسات الدولة إلى أدوات لإدامة السيطرة بدل كونها فضاءات للمساءلة والمشاركة.

يتضح معه أيضاً أن الشعب التونسي عاش ولم يحظ لا بالديموقراطية ولا التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الفردية، إذ تكشف المعطيات الواقعية أن حقبة حكم زين العابدين بن علي اتسمت بتراكم اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة؛ وقد أسهمت هذه الأزمات في تفرغ مفاهيم التنمية والحريّة والديمقراطية والعدالة من مضامينها العملية، في ظل نظام أمني توسّع في ضبط المجال العام وتحويله إلى فضاء خاضع للرقابة والقمع، بما جعل الدولة البوليسية الإطار الناظم للعلاقة بين السلطة والمجتمع، بدل أن تكون الحقوق والمواطنة أساس تلك العلاقة.

ثانياً: الحراك الشعبي والتمهيد لبناء شرعية ديموقراطية من جديد

خلال عقدين من الزمن 1990-2010، برزت ظاهرة مشتركة في أنظمة شمال إفريقيا، مفادها تراجع قدرة الحكومات على البقاء في السلطة عبر الاعتماد على القمع والعنف المباشر ضد المواطنين؛ فقد بدأت الشرعيات التقليدية لهذه الأنظمة تتآكل تدريجياً، في ظل اتساع الهوة بين الحاكم والمحكوم، مما أدى إلى انفصال متزايد بين السلطة والمجتمع؛ وأصبح الاستبداد المفرط، مقروناً بعجز المؤسسات عن ضمان

المشاركة أو حماية الحقوق الأساسية، عاملاً مركزياً في تصاعد الكبت السياسي وتعميق حالة الاغتراب الاجتماعي.

يصف الباحث محمد محمود السيد هذا الوضع بـ«عدم الاستقرار السياسي»، في إشارة إلى إخفاق النظام في التعامل الفعال مع الأزمات الداخلية وإدارة الصراعات المجتمعية، إضافة إلى عجزه عن الاستجابة حتى للحد الأدنى من التوقعات المجتمعية؛ ونتيجة لذلك، شهدت هذه الدول تآكلاً متزايداً لشرعية الحكم، وتصاعداً للعنف السياسي، وضعفاً واضحاً في قدرة مؤسسات الدولة على فرض القانون أو حماية النظام العام، مما أسهم في جعل المجتمع يعيش حالة من الفوضى المنظمة، مع تفكك تدريجي للروابط التقليدية بين الدولة والمجتمع.⁵

2-1 من مرحلة الشرعية إلى مرحلة الانقلاب على الشرعية في مصر

تمثل مرحلة الحكم المدني في مصر، التي بدأت مع انتخاب محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، بعد اندلاع الثورات العربية، منعطفاً تاريخياً مهماً في مسار الانتقال السياسي، وخروج المصريين إلى ساحة التحرير والاعتصام هناك، لإسقاط حكم مبارك رافضين التوريث لابنه؛ بعد أيام فقط من خروج التونسيين وإسقاطهم لحكم بن علي، من جانفي 2011 مع انتخابات ديمقراطية ونزيهة شهدت صعود الإخوان إلى الحكم في شخص محمد مرسي؛ لتأتي المرحلة التي بعدها من 30 جوان 2013 إلى اليوم مع الرئيس عبد الفتاح السيسي التي يمكن أن نسميها مرحلة الانقلاب على الشرعية.

ما اعتبره المعارضين بمظاهر للفشل ما أدى إلى نزولهم للشوارع والميادين مرة مما دفع المؤسسة العسكرية، وتعزيز تفويض المواطنين لها تحت ذريعة الحفاظ على أمن البلاد وتفادي انزلاقها نحو صراع داخلي، وهو ما استُخدم لتبرير إجراءات استثنائية تهدف إلى ضبط المسار السياسي وفرض السيطرة على مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين.

رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من نموذج الحزب الواحد إلى ما يُعرف بالتعددية الحزبية المقيدة في مصر، لم يتم تحقيق تحول ديمقراطي جوهري؛ فقد أنتج هذا الانتقال هامشاً محدوداً من المشاركة السياسية، يتوسع أو يقلص بحسب إرادة السلطة الحاكمة، دون أن يقوم على أسس دستورية

وقانونية تضمن تفعيل ما يُسمّى بـ«الدستور الديمقراطي»؛ كما غابت التعددية الحقيقية التي تُعتبر ركيزة أساسية لتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، فضلا عن نقص المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تُعزز التحول الديمقراطي وترسخ ثقافة الديمقراطية في المجتمع؛ وبناء على هذه المعطيات، تصنف الأدبيات المتخصصة في دراسة التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم «شبه التسلطية» أو «التسلطية التنافسية» أو ما يُعرف أحيانا بـ«الديمقراطية الشكلية»، في إشارة إلى الفجوة بين الشكل القانوني للمؤسسات والسياسات الفعلية التي تمارسها السلطة.

يعاني النظام الحزبي التعددي في مصر من اختلال جوهري، إذ ظل الحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، في حين تتواجد إلى جانبه نحو 23 حزبا سياسيا، معظمها محدود الشهرة وغير مؤثر في وعي المواطن المصري؛ كما تعاني أحزاب المعارضة المعروفة، مثل التجمع والناصري والوفد الجديد والجهة الديمقراطية، من هشاشة تنظيمية وضعف في القدرة على التنسيق الفعّال، ما يعزز الهيمنة الفعلية للحزب الحاكم ويحدّ من جدية التعددية؛ ومن هذا المنطلق، يمكن وصف النظام الحزبي في مصر بأنه أقرب إلى نموذج الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى مفهوم التعددية الحقيقية المعترف به في الأدبيات السياسية.

على مستوى السلطة التنفيذية، تتركز السلطات في يد رئيس الجمهورية والحكومة والإدارات المحلية والمجالس القومية المتخصصة، ما يجعل الرئيس محور النظام السياسي المصري؛ ويستند ذلك إلى سلطاته الدستورية شبه المطلقة، التي تمنحه القدرة على التحكم في عملية صنع القرار، سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، مما يعكس الطبيعة المركزية للنظام وسيطرة رأس السلطة على كافة مفاصل الدولة، ويحدّ من إمكانية إقامة توازن فعلي بين مختلف الفاعلين السياسيين والمؤسسات.⁶

على الرغم من أن التعديلات الدستورية التي أُقرّت في عام 2007 أعطت دفعة شكلية للسلطة التشريعية، ممثلة في مجلسي الشعب والشورى، من خلال مواد مثل 115 و118 و127 و133 و194 و195، إلا أن أثر هذه التعديلات على التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ظل محدودا؛ فقد بقيت

معظم صلاحيات الرئيس واسعة ونفوذه شبه مطلق دون أي تعديل جوهري، مما عزز مركزه كالمحور المركزي للنظام السياسي؛ وعلاوة على ذلك، منحت هذه التعديلات الرئيس سلطات جديدة، أبرزها المادة 136، التي سمحت له بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون الحاجة إلى إجراء استفتاء شعبي، خلافا لما كان معمولاً به قبل التعديل، ويُظهر هذا التوجه أن الإصلاحات الدستورية لم تهدف إلى تقليص تركيز السلطة أو تعزيز الرقابة والمساءلة، بل اقتصر على إضفاء مظهر شكلي من الشرعية على المؤسسات التشريعية، مع الحفاظ على الطابع المركزي للنظام التنفيذي.⁷

تلى سقوط النظام أن أضحت التيارات الإسلامية القوة السياسية الرئيسية في البلاد بحيث تصدرت المشهد السياسي بعد الثورة، أين أصبح السلفيين الذين كانوا بعيدين كل البعد عن العمل السياسي فترة حكم مبارك، رقما مهما في المعادلة السياسية، حيث بدأنا نتحدث عن هيمنة الإسلاميين في مصر بالأخص بعد تعديل الدستور، أضف إلى ذلك أن الإعلان الدستوري حظر إنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني من دون أن يشمل الحظر تأسيس الأحزاب على أساس مرجعيات دينية على نحو ما كان معمولاً به في دستور 1971، وعليه بدأ الخلط بين الدين والسياسة في عملية البناء الديمقراطي في هذه الدولة.

كما أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز المرشح "محمد مرسي" عن "حزب العدالة والحرية" بنسبة تقارب الـ 52% في جولة الإعادة على منافسه الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء السابق، فتولى منصب رئيس الجمهورية رسمياً في 30 جوان 2012 بعد أداء اليمين الجمهوري إلى أن تمّ عزله في انقلاب 2013 والذي جاء بعد مظاهرات 30 جوان، أي سنة بعد انتخابه بطريقة شرعية، مع فشل التيار الإسلامي، وتصنيف الإخوان كحركة إرهابية.

تعكس الحالة الراهنة للنظام السياسي المصري أزمة عميقة في الشرعية، تتجلى أولاً في تراجع اهتمام المواطنين بالمشاركة السياسية، نتيجة إدراكهم أن التعددية الحزبية والانتخابات الدورية ليست أكثر من مظاهر شكلية تحفي نظاماً فردياً يسيطر على كل مفاصل السلطة؛ ثانياً، ازدادت وتيرة الاحتجاجات

الجماهيرية بشكل غير مسبوق في العصر الحديث لمصر، بمشاركة واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية، حيث اتخذت هذه الحركات أسلوب الضغط السلمي للتعبير عن مطالبها وإجبار السلطة على الاستجابة لها؛ ويعكس هذا الوضع عمق الفجوة بين السلطة والمجتمع، ويدل على أن المظاهر الديمقراطية لا ترتبط فعليا بممارسة حقيقية للحقوق السياسية، بل تخضع لإرادة النظام في التحكم بمسار الحياة العامة.⁸

إذا، ما جرى في مصر بعدها هو إعادة إنتاج النظم القديمة بوجوه جديدة مع استمرار نفس البنى السياسية القيادية.

2-2 تونس ومحاولات المحافظة على المكتسبات الديمقراطية للثورة

تمثل ثورات الشعوب ضد الأنظمة السلطوية مثالا حيا على مبدأ الفعل ورد الفعل، حيث تُفضي ممارسات القمع والإقصاء السياسي إلى ردود فعل شعبية واسعة. وفي حالة تونس، كان الشعب التونسي السّاق في التعبير عن رفضه للنظام، بعد حادثة انتحار محمد البوعزيزي في 17 ديسمبر 2010، والتي أشعلت شرارة الثورة ضد أساليب القهر السياسي والإفراط في المقاربة الأمنية، خصوصا خلال السنوات الأخيرة من حكم زين العابدين بن علي، لتتبلور فيما عُرف بـ «ثورة الياسمين».

من أبرز مكتسبات الثورة التونسية، الإصلاحات القانونية والسياسية التي أعقبت سقوط النظام السابق، بما في ذلك إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم الجديدة، حل المؤسسات السياسية المرتبطة بالحكم السابق، تفكيك الحزب الحاكم، ومنح الترخيص لأحزاب كانت محظورة سابقا مثل حركة النهضة، إلى جانب إطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المنفيين، على غرار المنصف المرزوقي.

توّجت هذه التحولات بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أكتوبر 2011، التي شارك فيها أكثر من 90 بالمائة من الناخبين، وأُجريت بموجب قانون انتخابي جديد وتحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مما ضمن مصداقية عملية التعبير عن الإرادة الشعبية؛ وأسفرت النتائج عن فوز حزب النهضة الإسلامي بزعامة راشد الغنوشي بـ 89 مقعدا من أصل 217، تلاه حزب المؤتمر من أجل

الجمهورية بزعامة المرزوقي بـ 29 مقعداً، وهو حزب تعاون لاحقاً مع النهضة لتشكيل الحكومة، بما يعكس التوازنات الجديدة في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة.

أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 نوفمبر 2014، فقد شهدت ترشح عدد من الشخصيات السياسية المرتبطة بالنظام السابق، مثل الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان وكمال النابلي، في حين اختار حزب النهضة، أكبر حزب سياسي بعد الثورة، عدم تقديم مرشح رسمي للرئاسة، واكتفى بمنح الحرية لأعضائه في دعم المرشح الذي يروونه قادراً على مواصلة مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة؛ وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز الباجي قايد السبسي، مؤسس ورئيس حزب نداء تونس، في كلتا الدورتين، ليصبح بذلك أول رئيس منتخب بشكل حر وديمقراطي في تاريخ تونس الحديث.

يشير بعض الباحثين إلى أن هذا الفوز يمثل أكثر من مجرد نتيجة انتخابية، إذ يعكس قدرة النظام السياسي الجديد على إجراء انتقال سلمي للسلطة، وإضفاء الشرعية الشعبية على المؤسسات الرئاسية، كما يشير إلى تحوّل ملموس في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة، حيث بدأت المنافسة السياسية تتشكل على أسس ديمقراطية نسبية، مع الحفاظ على توازن هش بين القوى التقليدية والجديدة في البلاد.

يمثل فوز الباجي قايد السبسي برئاسة تونس في انتخابات 2014 انعطافاً سياسياً لافتاً بعد الثورة، إذ أدى إلى عودة تيار العلمانية بقوة إلى المشهد السياسي، بعد أن تعرض لموجة قوية من التحديات عقب الثورة. ويعرف السبسي بكونه أحد أبرز وجوه التيار الليبرالي والعلماني في تونس، إلى جانب معارضته الصريحة للتيار الإسلامي، ما منح فوزه دلالات رمزية وسياسية واضحة.

كما يعكس هذا الفوز إعادة اندماج رموز النظام السابق في الحياة السياسية من جديد، حيث شكّل العديد من المسؤولين السابقين قاعدة دعم لحزب نداء تونس الذي أسسه السبسي عام 2012، ليكون واجهة سياسية لإعادة تموقعهم داخل السلطة بعد سنوات من الإقصاء.

يترتب على هذا الفوز أيضاً تصاعد الضغوط والمنافسة ضد التيارات الإسلامية، وعلى رأسها حزب النهضة، بالإضافة إلى الجماعات السلفية، حيث أصبح السبسي يمثل قوة سياسية مناهضة بشكل واضح

للمشروع الإسلامي في السلطة، ما يبرز طبيعة الانقسام الإيديولوجي في المشهد السياسي التونسي بعد الثورة.

أخيرا، يُنظر إلى صعود أحد أبرز وجوه النظام السابق إلى رئاسة الجمهورية على أنه نكسة لبعض آمال الثورة التونسية وما تمثله من تجارب الربيع العربي، حيث أضعف هذه الخطوة طموح القوى السياسية الداعية إلى إدماج الإسلام كعنصر مؤثر في الحياة العامة، وأعدت جزء من التوازن السياسي إلى اتجاه العلمانية والمشاريع الليبرالية التقليدية.⁹

كما أسفرت انتخابات 26 أكتوبر 2014 عن مشهد سياسي جديد يتميز بظهور قطبين سياسيين رئيسيين، صعود أو تعزيز وجود بعض الأحزاب على الساحة السياسية، واختفاء أو ضعف عدّة تشكيلات أخرى كانت قوية في الساحة،¹⁰ قام المجلس بثلاث مهام رئيسية تراوحت بين مهام تأسيسية وأخرى تشريعية وثالثة تيسيرية للفترة الانتقالية الثانية بعد انتخابات المجلس التأسيسي، وتنحصر المهام التأسيسية في وضع دستور جديد للبلاد يضمن الحقوق والحريات ويحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وطبيعة النظام السياسي، فضلا عن تكريس استقلالية القضاء والقضاء الدستوري والفصل بين السلطات وتكريس مبادئ ثورة 14 يناير.¹¹

من بين أمثلة ومؤشرات التوافق في تونس بين السبسي والنهضة الإسلامية، أنّ الأخيرة أيدت في سبتمبر 2015 مشروع قانون اقتصادي الذي تقدمت به الحكومة لإعفاء رجال أعمال تورطوا في الفساد في عهد نظام بن علي، واستئناف أنشطتهم شرط إعادة الأموال التي استولوا عليها، وهو ما أثار جدلا في ظل رفض بعض الأحزاب والنقابات للقانون. بخلاف دفاع حزب النهضة عن قانون الطوارئ والإرهاب الذي اعتبر أنّه لا يستهدف الحريات وإنّها الإرهاب، وهو ما دعا السبسي، الذي استقبل ممثلين لشباب النهضة خلال 2015، للقول في أكثر من مناسبة بأنّ التحالف مع النهضة هو الاستقرار وإنّها حزب وطني.

في المقابل، فإن أزمة التصدّعات التي ضربت "نداء تونس" إثر إعلان 32 نائبا من الحزب في البرلمان استقالاتهم في شهر نوفمبر 2015، احتجاجا على ما اعتبروه تدخلا من "حافظ" نجل الرئيس السبسي للسيطرة على الحزب، قد تؤثر على موازين القوى السياسية لصالح "النهضة" وتدفع بالإسلاميين ليصبحوا القوة الأولى في البرلمان، حال فشل عمليات الوساطة التي يقودها الرئيس السبسي للتوفيق بين الاتجاهات المتعارضة داخل "نداء تونس"؛¹² وتراوحت مظاهر تعثر حزب النهضة في قيادة الترويكا، بين تعثر ذات طبيعة وظيفية يرتبط مباشرة بقدرته على التعامل مع الملفات الاقتصادية والأمنية، وبين التعثر السياسي الذي يرتبط بقدرته على إدارة المشهد السياسي؛ فعلى الصعيد الوظيفي، يأتي الملف الاقتصادي من أبرز الملفات المتعثرة؛ حيث سجل الاقتصاد التونسي في عهد حكومتي الترويكا تراجعا ملحوظا عبرت عنه العديد من النسب والمؤشرات الاقتصادية، حيث شهدت تونس تراجعا حادا في معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، مسجلاً مليارا و 959 مليونا و 500 دينار تونسي، علاوة على ارتفاع عجز الميزانية التونسية في عام 2013 ليصل إلى 6,7% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2013؛ ذلك بالتزامن مع الارتفاع المضطرب في نسبة البطالة بنسبة غير مسبقة خلال عام 2013 لتصل حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 16,7% ويعتقد أن النسبة الكبرى فيها من الشباب، وأمنيا، فقد تدهورت الأوضاع الأمنية في ظل قيادة النهضة للحكومة حيث انتشرت حالة الانفلات الأمني على نطاق واسع إلى أن بلغت ذروتها على إثر اغتيال المعارضين اليساريين شكري بلعيد ومحمد البراهمي المعروفين بمواقفهما المناولة لحركة النهضة وحلفائها، أما على الصعيد السياسي، فقد أصابت سياسات النهضة العملية السياسية بحالة من التجمد شبه التام انعكست بشكل كبير في طول الفترة الزمنية لصياغة الدستور، فلا شك أنها كانت أشبه بعملية ولادة متعثرة حيث استمرت ما يقرب من عامين ونصف منذ انتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011 وحتى 26 جانفي 2014، وهو تاريخ إقرار الدستور من قبل المجلس التأسيسي، علما بأن العامين ونصف قد شهدت معارك سياسية واعتراضات طاحنة وانسحابات عديدة من المجلس كادت تعصف به تماما.¹³

يمكن القول، إن محاولة النهضة تغيير الهوية الليبرالية المفتحة للمجتمع التونسي، قد لعبت دورا في تعثر تجربة النهضة حيث سعت النهضة بشكل حثيث إلى أسلمة المجتمع، بإقرار حزمة من القوانين لأسلمة الدولة والاقتصاد، بخاصة قانون الصكوك الإسلامية وقانون الصيرفة الإسلامية، والاتجاه نحو استحداث نظام صندوق الزكاة، وأخيرا محاولة إعادة العمل بنظام الوقف الإسلامي؛ وعلى الجانب الآخر، واجهت المعارضة والمجتمع تلك النزعة الإسلامية بمزيد من التعنت والإصرار.

ثم يفوز بالانتخابات قيس سعيد أستاذ القانون الدستوري بأكثر من 72 بالمائة من الأصوات عام 2019، وبعدها في الانتخابات التشريعية لعام 2023 شهدت أقل نسبة مشاركة المقدرة بـ 11% ناتجة عن العزوف للتوجه لصناديق الاقتراع بما أنّ البرلمان أصبح يتمتع بصلاحيات محدودة للتشريع والرقابة على السلطة، حتى فيما يخص مساءلة الرئيس الذي ستنتهي عهده في الـ 23 أكتوبر 2024، لكنّه حسب إجماع الجميع يقوّض مكتسبات الثورة التونسية.

ثالثا: دور الثورات العربية في تغيير/إصلاح الأنظمة السياسية

انحصر هذا الدور من خلال حركة الاحتجاج الشعبي التي رفعت شعارا واحدا، هو: التغيير وأصرت عليه بطريقة فاجأت بها الطبقة السياسية والرأي العام العربي والعالمي؛ كما يمكن القول أن الثورات العربية جاءت للإصلاح لاتسامها بالطابع السلمي، رغم أنّ لفظ الثورة لا ينطبق على مجمل الأحداث التي مرت بها مصر منذ جانفي 2011 وحتى يومنا هذا. ويؤكد هؤلاء على أن عناصر تعريف الثورة لا تتوافر في الحالة المصرية، فهناك غياب العنصر القيادة والتنظيم والأيدولوجية الحاكمة للتيار الثوري وغياب برنامج واضح لشكل التغيير المطلوب، بالإضافة إلى غياب عنصر العنف الذي ميز الثورات الكبرى في العالم، فسلمية الثورة منذ بدايتها وخلال مواجهتها المختلفة تتحدى الصورة النمطية للتفاعلات الثورية التي سجلتها كتب التغيير عن التحولات الكبرى في العالم.¹⁴

كشفت الحالة المصرية عن أزمة عميقة في بنية الدولة، حيث استمرت الأجهزة البيروقراطية والأمنية في العمل وفق أنماط الحكم السلطوي، مما أعاق أي محاولة لإحداث إصلاح سياسي حقيقي.

من زاوية أخرى، لا يمكن فهم تعثر الانتقال في مصر دون الإشارة إلى البعد الاقتصادي، حيث تزامنت المرحلة الانتقالية مع أزمات اقتصادية حادة انعكست على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد أدى تدهور الأوضاع المعيشية إلى تآكل الدعم الشعبي للمسار الديمقراطي، ما خلق بيئة مواتية لعودة السلطوية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن نجاح الانتقال الديمقراطي يرتبط بقدرة النظام الجديد على تحقيق حد أدنى من الأداء الاقتصادي، وهو ما لم يتحقق في الحالة المصرية خلال الفترة الانتقالية.

في سياق متصل، لم يتمكن القضاء من لعب دور الحكم المحايد خلال المرحلة الانتقالية، حيث أثرت الضغوط السياسية على استقلاليتها، مما أدى إلى تراجع الثقة في المؤسسات القضائية.

أما المجتمع المدني، فقد واجه تحديات كبيرة حدّت من قدرته على التأثير، حيث تعرض لقيود قانونية وأمنية أضعفت دوره في الرقابة والمساءلة، وهو ما أثر سلباً على مسار الانتقال الديمقراطي.

من جهته، لعب الإعلام دوراً مزدوجاً، إذ ساهم في تعبئة الشارع في بداية الثورة، لكنه تحول لاحقاً إلى أداة للاستقطاب السياسي، مما أدى إلى تشويه النقاش العام وتعميق الانقسامات المجتمعية.

كما أن غياب العدالة الانتقالية شكّل أحد أبرز أوجه القصور، حيث لم تتم محاسبة رموز النظام السابق بشكل فعال، مما أدى إلى استمرار نفوذهم داخل مؤسسات الدولة.¹⁵

تُبرز المقارنة أيضاً بين التجربتين المصرية والتونسية أن إشكالية الانتقال السياسي في العالم العربي لا ترتبط فقط بسقوط الأنظمة السلطوية، بل تتجاوز ذلك إلى معضلة أعمق تتعلق بإعادة بناء الشرعية السياسية في سياق هش تتداخل فيه العوامل المؤسسية والاقتصادية والثقافية. فقد كشفت التجربتان أن الشرعية في المرحلة الانتقالية تتسم بالتعدد والتنافس، حيث تتقاطع شرعية الثورة مع الشرعية الانتخابية وشرعية الأداء، وهو ما يؤدي في غياب التوافق إلى إنتاج أزمات سياسية متكررة تعيق مسار التحول الديمقراطي.¹⁶

كما طرحت إشكالية الانتقال السياسي في العالم العربي من زاوية نقدية تركز على حدود النموذج الانتقالي الكلاسيكي، خاصة في ضوء التجارب المتعثرة بعد موجة الربيع العربي. ففي الحالة المصرية، تم التأكيد على أن فشل الانتقال لا يعود فقط إلى صراع النخب، بل إلى اختلال عميق في بنية الدولة التي

ظلت محافظة على أدواتها السلطوية، وهو ما حال دون تفكيك منظومة الحكم القديمة. وفي المقابل، اعتُبرت تونس نموذجاً جزئياً للنجاح، غير أن هذا النجاح ظل هشاً بسبب ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع الثقة في المؤسسات. وتلخص هذه الدراسات إلى أن الشرعية السياسية في السياقات الانتقالية لا يمكن أن تُبنى بمعزل عن إصلاحات مؤسسية واقتصادية متوازنة.¹⁷

ففي أحدث التحليلات لعام 2025، يتم التركيز على أن إشكالية الانتقال السياسي في العالم العربي أنها لم تعد مرتبطة فقط بمرحلة ما بعد الثورة، بل أصبحت جزءاً من ديناميات إعادة إنتاج السلطة داخل الدولة. وتُبرز هذه المقاربات أن كلا من مصر وتونس تمثلان نموذجين مختلفين لمسار واحد، حيث انتهت الأولى إلى تثبيت السلطوية، بينما تعيش الثانية حالة "انتقال دائم" دون حسم نهائي. كما تؤكد هذه الدراسات أن مستقبل التحول الديمقراطي في المنطقة سيظل مرهوناً بقدرة الأنظمة على تحقيق توازن بين الشرعية السياسية والفعالية الاقتصادية، في ظل بيئة إقليمية ودولية غير داعمة بالضرورة للديمقراطية.¹⁸

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن آفاق الانتقال السياسي في العالم العربي تظل مفتوحة على احتمالات متعددة، حيث لا يوجد مسار واحد محدد سلفاً، فبينما تمثل مصر نموذجاً لاستقرار سلطوي قد يستمر على المدى المتوسط، تظل تونس مختبراً مفتوحاً لتجارب التحول السياسي، رغم ما يكتنفه من تحديات. ومن ثم، فإن مستقبل المنطقة سيعتمد إلى حد كبير على قدرة الفاعلين السياسيين على إدارة التوازن بين الشرعية والإصلاح، في إطار رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق العربي.¹⁹

في المجمل، يعكس تعثر الانتقال السياسي في مصر تفاعلاً معقداً بين عوامل متعددة، وهو ما أدى إلى إعادة إنتاج نمط الحكم السلطوي بدل ترسيخ الديمقراطية، أما تونس لازالت في مرحلة اللاحسم كما ذكرناه آنفاً، ينبغي القول أيضاً أن مستقبل الديمقراطية في العالم العربي مرتبط باحتمالات إخفاق النظم الاستبدادية في إعادة إنتاج نفسها، كما يحصل اليوم، وبالتالي اضطرابها إلى تغيير أسلوب عملها ووسائلها

معاً، إذ أن الفكرة الجوهرية في تشكيل الديمقراطية هي أنه لا يمكن أن يولد نظام إلا على أنقاض نظام قائم، بمعنى لابد من محو آثار النظام القديم وبناء نظام جديد من الأسفل إلى الأعلى.

خاتمة:

ختاماً، يتضح أن مسارات الانتقال السياسي في تونس ومصر لم يكن نتاجاً لإرادة إصلاحية خالصة، بقدر ما كانت استجابة ظرفية لأزمات شرعية عميقة، ففي حين اتسم المسار التونسي بهوامش أوسع من التعددية السياسية والمؤسسات المنتخبة، ظل هشاً أمام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وصراعات الفاعلين السياسيين، أما المسار المصري، فقد اتجه نحو إعادة مركزية السلطة، مع الاعتماد على شرعية الأمر الواقع والاستقرار، على حساب الإصلاح السياسي التشاركي.

تُظهر التجريبتان أن غياب رؤية إصلاحية شاملة، وعدم إشراك الفاعلين المجتمعيين بصورة فعالة، أدى إلى إضعاف فرص الانتقال الديمقراطي، وتعميق أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع.

يؤكد البحث أيضاً أن الانتقال السياسي في الوطن العربي يظل رهين قدرة الأنظمة على تحقيق توازن حقيقي بين الشرعية السياسية والإصلاح البنوي، وأن الاعتماد على شرعيات بديلة أو مؤقتة لا يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الأزمات.

توصي الدراسة بجملة من التوصيات تتمثل في:

1. تعزيز الشرعية السياسية عبر آليات ديمقراطية تشاركية حقيقية؛
2. ربط الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لضمان الاستقرار؛
3. دعم استقلالية المؤسسات الدستورية والقضائية؛
4. توسيع دور المجتمع المدني في مراقبة السياسات العامة.

عليه، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن اقتراح جملة من التوجهات البحثية والعملية التي من شأنها الإسهام في تعميق فهم إشكاليات الانتقال السياسي في الوطن العربي وتحسين مآلاته، فثمة

حاجة ملحة إلى توسيع نطاق الدراسات المقارنة لتشمل حالات عربية أخرى، بما يسمح باستخلاص أنماط تفسيرية أوسع تتجاوز الخصوصيات القطرية.

كما يبرز ضرورة تعميق البحث في دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في توجيه مسارات الانتقال، سواء من خلال الدعم السياسي أو الضغوط الاقتصادية والأمنية. إضافة إلى ذلك، يُقترح التركيز على البعد الاقتصادي والاجتماعي بوصفه عنصرا حاسما في استدامة الشرعية السياسية، من خلال دراسة تأثير الأزمات الاقتصادية، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وأخيرا، تقترح الدراسة أيضا إجراء بحوث مستقبلية حول آليات بناء عقد اجتماعي جديد في الدول العربية، يقوم على المشاركة السياسية الواسعة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وربط الإصلاح السياسي بإصلاحات بنوية شاملة، بما يفتح آفاقا أكثر واقعية لنجاح الانتقال السياسي واستقراره.

التهميش:

¹ عمrani كربوسة، "النظام السياسي المصري بعد ثورة 25 يناير 2011: بين تحدي الإخوان وحكم العسكر"، مجلة المفكر، مج (13)، ع (02)، جانفي 2018، ص ص 328-329.

² عبد الدين بن عمراوي، أسس الشرعية السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: "تونس - الجزائر - المغرب"، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، د.س.ن)، ص ص 190-191.

³ المرجع نفسه، ص ص 194-198.

* **الكلبتوقراطية**: هو مصطلح يعني نظام حكم اللصوص، وهو نمط الحكومة الذي يراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلّة الحاكمة، الذين يكونون الكريتوقراط، وذلك على حساب الجماعة، وأحيانا دون حتى ادعاءات السعي إلى خدمتهم، واللفظ مركب من مقطعين يونانيين **أولهما** "كلبتو" بمعنى لص، و**ثانيهما** "قراط" بمعنى حكم، وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتوريا أو استبداديا، ومع ذلك فقد تظهر الكلبتوقراطية في بعض النظم الديمقراطية التي انزلت إلى الأوليغارشية (حكم الأقلّة).

⁴ توفيق بوقاعدة، "جور المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي"، في: أعمال الملتقى الوطني الثالث حول "دور المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي في الجزائر بالتعاون مع صحيفة "المسار العربي" يومي 8 - 7: ديسمبر 2011 م، جامعة الجزائر 3-2012، ص ص 141-156.

⁵ محمد محمود السيد، "استراتيجيات الاحتواء: كيف يمكن التكيف مع حالات عدم الاستقرار السياسي؟"، حالة الإقليم، 2015، ص 01.

⁶ حسنين توفيق إبراهيم، "النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية"، الجزيرة نت، 7 أوت 2001، تاريخ الإطلاع: 25 ديسمبر 2025، في:

< <https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187105658651422.html> >

⁷ المرجع نفسه.

⁸ الهيئة العامة للاستعلامات، "النظام السياسي في مصر"، 8 ماي 2016، تاريخ الإطلاع: 15 جويلية 2025، في: <<https://sis.gov.eg/Story/121290?lang=ar>>

⁹ عبد الدين بن عمرواي، مرجع سابق الذكر، ص ص 217-228.

¹⁰ أحمد إدريس، "الانتخابات في تونس: خطوة أخرى على طريق التحول الديمقراطي"، الديمقراطية، ع (57)، جانفي 2015، ص ص 183-185.

¹¹ أميرة عبد الرزاق خليل، "تونس .. ونهاية المرحلة الانتقالية"، مجلة الشؤون الأفريقية، ع (09)، جانفي 2015، ص 39.

¹² مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "التقرير الاستراتيجي العربي 2015"، القاهرة، 2016، ص 245.

¹³ أحمد زكريا الباسوسي، "نواع غير مقصودة: التأثيرات السياسية الداخلية لأحداث "بن قردان" في تونس"، المركز الإقليمي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (2016)، ص ص 1-3.

¹⁴ أمل حمادة، "كيف يحتاج المصريون على السلطة؟: أشكال جديدة أم استمرار للقديم، الديمقراطية، ع (59)، جويلية 2015، ص 132.

¹⁵ للمزيد أنظر:

- عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص ص 402-435.

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في الدول العربية"، الدوحة، 2021، ص ص 112-118.

¹⁶ عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 398-410.

¹⁷ Carnegie Middle East Center, "Revisiting Arab Transitions", Beirut 2022, pp. 22–30.

¹⁸ International Institute for Democracy and Electoral Assistance, "Global State of Democracy Report 2025", Stockholm 2025, pp. 55–63.

¹⁹ Ibid; pp. 60–68.